الخليج

أخبار الدار, أخبار من الإمارات

23 سبتمبر 2022 00:18 صباحا

سلطان الجابر: الانتقال في الطاقة يحتاج إلى خطة مجدية اقتصادياً

أكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، المبعوث الخاص للتغير المناخي لدولة الإمارات، أن الانتقال في قطاع الطاقة يحتاج إلى خطة واقعية وطموحة وعمليّة ومجدية اقتصادياً من أجل النجاح في تحقيق تقدم في كلٍ من العمل المناخي وأمن الطاقة والنمو الاقتصادي بشكل متزامن.

جاء ذلك في الكلمة الرئيسية التي ألقاها خلال مشاركته في «منتدى بلومبيرغ للأسواق الناشئة» الذي أقيم على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة 2022 والذي شارك فيه عدد من المسؤولين الحكوميين وقادة قطاع الطاقة والشركات والأعمال والخبراء من أنحاء العالم.

وأضاف أن: «عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات من الطاقة يتسبب في تباطؤ كلٍ من النمو الاقتصادي والعمل المناخي. وإذا خفضّنا الاستثمار في منظومة الطاقة الحالية قبل جاهزية منظومة طاقة مستقبلية، سيؤثر سلباً في أمن الطاقة والازدهار الاقتصادي والتقدم في العمل المناخي».

وقال: «تبلغ السعة الاحتياطية للنفط عالمياً أقل من مليون ونصف مليون برميل. وهذا أقل من 2% من الاستهلاك العالمي. وفي عالمٍ تعدُّ الأسواق فيه عُرضةً لمزيد من الاضطراب، لا يمنحنا هذا مجالاً كبيراً للمناورة، وسيؤدي مثل هذا المسار إلى كارثة، بينما نحتاج إلى التقدم للأمام».

وتابع: «التحديات الثلاثة الأبرز التي تواجه الانتقال في قطاع الطاقة هي تعزيز النمو الاقتصادي العالمي مع المحافظة على خفض مستوى الانبعاثات، وضمان أمن الطاقة وإحراز تقدم في العمل المناخي بشكل متزامن، وعدم ترك أي أحد خلف الرَكب. وأنا واثق تماماً بأننا قادرون على معالجة هذه التحديات معاً، خاصةً أنه لا توجد أمامنا خيارات بديلة».

وأضاف: «قبل البحث عن الحلول، علينا أن ندرك أنّ منظومة الطاقة الحالية ضخمة ومعقدة ومتعددة الجوانب. لذا فإن التحول إلى منظومة طاقة جديدة يحتاج إلى تخطيط مُحكَم وفعّال وعملي ومشاركة وتعاون الجميع على نطاق واسع. باختصار، نحتاج إلى استراتيجية واقعية لكي نحافظ على ألا يتجاوز مستوى ارتفاع درجات الحرارة عالمياً 1.5 درجة مئوية، ونضمن تسهيل الوصول إلى الطاقة بتكلفة مناسبة».

ورحّب بالإحصاءات التي تشير إلى أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح شكّلتا أكثر من 80% من إجمالي كميات الطاقة الجديدة التي تمت إضافتها العام الماضي، وهو ما يعكس الانتقال السريع الجاري في قطاع الطاقة إلى مصادر الطاقة المتجددة. وأوضح أن القطاعات التي تستهلك أكبر قدر من الطاقة لا تزال تعتمد بشكل كبير على المصادر التقليدية.

ولفت إلى أن ذلك «يؤكد ضرورة الاستثمار بشكل أكبر في تقنيات خفض الانبعاثات ومصادر الطاقة عديمة الكربون التي يمكنها مساعدة قطاعات الصناعة الثقيلة والتصنيع والبناء والنقل والزراعة على تحقيق انتقال ناجح في قطاع الطاقة».

وقال: «من الواضح أن هناك نقصاً كبيراً في التمويل اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ومن المهم هنا التركيز على الأرقام. لقد تجاوز إجمالي الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة المتجددة العام الماضي 365 مليار دولار، لكن أقل من 5 في المئة فقط من هذا المبلغ تم استثماره في تقنيات تخزين الطاقة والتقاط الكربون وسلسلة القيمة الهيدروجينية، وهذا المعدل غير كافٍ. وبحسب التقديرات المتخصصة، يُتوقع أن تتطلب مسيرة انتقال الطاقة أكثر من 200 تريليون دولار خلال الأعوام الثلاثين القادمة، أي أكثر من 6 تريليونات دولار سنوياً. ومن الواضح أنه ليس بمقدور دولة أو شركة وحدها تحمل هذا المبلغ الهائل».

وأوضح أن التوسع في مصادر الطاقة المتجددة يجب أن يتم بالتوازي مع خفض انبعاثات مصادر الطاقة التي يعتمد عليها العالم حالياً، لافتاً إلى أن النفط والغاز لا يزالان ضروريين لتلبية احتياجات الطاقة العالمية نظراً لأن مصادر الطاقة المتجددة تشكل 4% فقط من مزيج الطاقة العالمي.

وأشار إلى أن دولة الإمارات تعد لاعباً أساسياً في قطاع الطاقة العالمي، كما أنها ملتزمة تماماً تجاه تحقيق انتقال في قطاع الطاقة. وبصفتها دولة رائدة في المنطقة في قطاع الطاقة المتجددة، استثمرت 50 مليار دولار خلال العقدين الماضيين في أكثر من 70 دولة، وتعتزم استثمار 50 مليار دولار إضافية خلال الأعوام القادمة. وتحتضن الإمارات أيضاً ثلاثاً من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، كما تستضيف المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا». وفي الوقت نفسه، تقود دولة الإمارات جهود إزالة الكربون في قطاع النفط والغاز، والاستثمار بشكل كبير في التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، فضلاً عن تطوير واستكشاف تقنيات مبتكرة أخرى. وتواجه دول العالم تحديات

متزايدة لضمان أمن الطاقة، وضغوطاً متصاعدة للتعامل مع تداعيات ظاهرة التغير المناخي. ونظراً إلى خبرة دولة الإمارات الواسعة في قطاعات الطاقة التقليدية والمتجددة وريادتها في مجال العمل المناخي، تحظى الدولة بمكانة COP28 متميزة تؤهلها للمساهمة بشكل فاعل في إرساء أسس الانتقال في قطاع الطاقة العالمي خلال مؤتمر الأطراف .الذي تستضيفه في مدينة إكسبو دبي العام القادم

وأضاف: «إن نجاح الانتقال في قطاع الطاقة يعتمد على تبنّي أحدث التقنيات التي تخفض انبعاثات مصادر الطاقة المستخدمة حالياً».وام

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©